

أكّدت مديرية منظمة «أوكسفام» الدولية أنّ نحو ١٥ مليون شخص يمني، ما يعادل ٤٤ في المئة من السكان، ينامون جياعاً، مشيرة إلى أن اليمن على شفير كارثة غذائية. وأشارت إلى أنّ واحداً من كل ثلاثة أشخاص يعانون من سوء التغذية في بعض المناطق، وهي المعدلات نفسها التي يعرفها الصومال.

موقع

شريكة / صديقة

جدلية: إنكليزية - عربية بلا استشراق

جَدَلِيّة Jadaliyya

iadalivva.com

مذكرة

اقتصاد وسياسة ومجتمع .. فتدریب



تختصر النبذة التعريفية بالموقع الالكتروني لـ«مركز النيل» للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، هوية هذه المؤسسة بثلاثية واضحة: مصرى المولد، عربى التوجه، ودولى التفاعل.

يتالف «مركز النيل» من ٦ وحدات بحثية: «الدراسات الإقليمية والدولية»، «الصراع العربى - الصهيونى»، «التدريب المتخصص والجدوى»، «الدراسات الاقتصادية والاجتماعية»، «العلوم والتوثيق والمطبوعات والنشر»، وأخيراً «الحركات الاجتماعية والسياسية». مكتبه مليئة بمؤلفات رئيسه، عبد الخالق فاروق، الخبير الاقتصادي والسياسي المصرى الذى تعرّف على شبكة الفساد فى إدارة مصر - حسني مبارك عن قرب، حين كان باحثاً فى مكتب فؤاد محى الدين، رئيس الحكومة فى ثمانينيات القرن الماضى، وتدرج فى السلم الادارى المصرى الحكومى على امتداد سنوات طويلة. يقول القائمون على المركز تعريفاً بعملهم إن «النيل» مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف إلى المشاركة فى إعادة بناء مؤسسات الدولة المصرية من خلال الدراسات والأبحاث وتنظيم برامج التدريب المتخصصة لكل طباعات الدولة الحيوية. وإضافة للدراسات والأبحاث، تتوزع اهتمامات المركز على تقييرات المواقف وتحليل السياسات. وفي الشق الأقليمي يفتح «مركز النيل» اهتماماً خاصاً «لقضية المركزية للأمة العربية (فلسطين)، دراسة الصراع العربى - الصهيونى».

وقد بادر «مركز النيل» إلى إنشاء جائزة سنوية مخصصة للباحثين الشباب العرب (أقل من ٣٠ عاماً). وأخر ورشة عمل عقدها كانت بعنوان «كيف تبني جهازاً للأمن الوطنى يحترم القانون والدستور؟»، وهى تلت ورشة أخرى لمناقشة «تعديلات جذرية في فلسفة العمل الشرطى» في مصر، فضلاً عن عناوين جذابة خصصت لها ندوات اكاملة، مثل «إدارة الأمن السياسي في دولة المؤسسات». كذلك حملت الدورات التدريبية التينظمها المركز عناوين متيرة يفترض أنها تقع في صلب اهتمامات المواطن المصرى في هذه الظروف المتغيرة سياسياً وأمنياً، منها «شرح هيكل الإدارة الحكومية لشباب ٦ أبريل»، وهيكلي

nilecss.com

حي باشكو في الدار البيضاء حيث يوجد ٤ حيًا، ليسوا كلهم من صفيح، فبعضهم اسمته لكنهم نفذوا بلا تخطيط أو بنى تحتية

عمارات بدل مدن الصفيح: تحديث البوؤس في المغرب

المغرب. أي أن ٩٨% من الأراضي غير مبنية. فمن أين تتبّع الاعدالة العقارية؟ وهل هناك نقص في الوعاء العقاري في المغرب؟ لا. هناك خلل في توزيعه. فلن العقار هو مجال للادخار ولتنبييض الأموال، فإن هناك مئات الآلاف من المنازل والشقق المغلقة، يحتاط بها أصحابها من «نقلبات الدهر». في جل الأحياء، ما زالت البقع الموجودة في نقاط استراتيجية بالدن دون بناء، بقع حصل عليها أصحاب نفوذ تملّكوا الأرض خارج قانون السوق، بالريع وما يسمى «التفوّيات» (وهي صفات تحت الطاولة). وقد أكد تقرير جمعية الشفافية أن الرشوة تخرّج قطاع العقار وتتسبّب للدولة بخسائر مهولة بسبب التهرب الضريبي وتسجييل الأراضي بغير ثمنها الحقيقي في السوق. من عجائب ذلك أن شركة عقارات حققت ما يعادل ٩٧% ربحاً من أصل رأس المال في عام واحد.

هذا لم يحصل صدفة. هناك سلطة تقرر الأراضي التي يستصير مناطق حضرية. في ١٩٨٠، عندما تولى أحدهم رئاسة بلدية مدينة «تيفلت» قرب العاصمة الرباط، كانت مزرعته تبعد عن المدينة خمسة كيلومترات غرباً. خطط لتنمو المدينة باتجاه مزرعته. بعد ٢٠ سنة صارت أرضه محاطة بالفيلات. في ٢٠٠٢، صارت الرئاسة في يد مليونير يسكن شرق المدينة، حينها بنيت ثانوية في محيط أراضيه وأزيحت أحياط الصفيح في المنطقة، فتغير الحال وغلا سعر الأرض. واضح أن اختيار مسار طريق أو مكان بناء مؤسسات عمومية يغير مصير الكثير من الأشخاص. يصيّر البعض غنياً جداً. بمحلاً حظاً مثل هذه الواقف، أدرك الأفراد أن الفقر والغنى لا يفسران بالقدر أو بالحظ، بل بعلة سياسة تمارسها جهات معينة.

تفع خلفيات اقتصادية وسياسية خلف القرارات والمخططات العقارية. وإنما ما تكون النتيجة ضد القراء. تاريخياً، كانت مسائل السكن والتعمير في المغرب تحت سيطرة وزارة الداخلية. فتقطيع الدوائر الانتخابية يرتكز على أحياء فقراء توفر كثافة ناخية يسهل شرااؤها أو توجيهها. هنا يظهر وزن الديموغرافيا في السياسة. وما السياسة إلا تدبير هذه الديموغرافيا. من نتائج حيل وزارة الداخلية تضخيم عدد الناخبين في دوائر المدن التي لا يحظى فيها للأعيان. لذا نجد بربانيا نجح بـ ٤٠ ألف صوت وأخر نجح بـ ١٢٥ صوتاً. وهذا بسبب تقطيع الدوائر الانتخابية. فحين يكون الناخبون متجلسين والمرشح محظوظاً، تصمم له دائرة انتخابية فيها ٢٠ ألف ناخب. وحين تكون الساكنة غير قابلة للتحكم والمرشحون مغضوبوا عليهم، تصنع الداخلية دوائر انتخابية فيها ٣٠٠ ألف ناخب... ما يصعب الدعاية الانتخابية.

آخر تطبيق لوقع العمران في السياسة: خلال ٢٠١١، وبفضل حركة الاحتجاجات العامة المرافقة لما يسمى هنا «الربيع العربي / الأمازيغي»، بُني أكثر من ٤٠ ألف منزل غير قانوني في ظل الاحتجاجات في كل المغرب. وقد صمتت السلطة عن ذلك، احتجت للعاصفة ولم تشرع في هدم هذه المنازل إلا بعد تشكيل حكومة الإسلاميين.

بمثل هذه الممارسات، يتتأكد أنه بينما يواجه القراء مصيرهم في شقق كأقصاص، يقوم مهندسو المشهد باستثمار محنتهم كخزان انتخابي يدر ربحاً سياسياً. لكن تطور وسائل الإعلام وتاثيرها يزيد من وعي هذا الخزان بيته. ومنه يتخرج الشباب الغاضب الذي يغير الآن وجه المنطقة ومستقبلها.

محمد بنعزيز

وتعزف ازدحاماما شديدا وتسودها مظاهر النشل والتحرش الجنسي. أما التاكسبيات المغربية فلا يقل عمرها عن ثلاثين سنة. وهي خربة بشكل يصدق، وتفتقر لكل شروط السلامة.

سوسيولوجيا الأقفال

هناك آثار سوسيولوجية للسكن في عمارت أقفال، ناتجة من برامج فوقيّة لا تأخذ بعين الاعتبار المشترك السوسيو-ثقافي للمستفيدين الذين ينتقلون من تصور أفقى لحيطهم المعيشي إلى تصور عمودي.

فالمستفيد من هذه الشقة، سواء كان فلاحاً مهاجراً قطن متزاً منفذاً بلا جيران على قطعة أرض ملك له، أو قطن حياً صفيحاً ومنزاً بطابق أرضي مشكوف على السماء، (أي «يرى الله» كما تقول جدي)، يجد نفسه في الوسط: الجيران تحته وفوقه، يبقى أنه بالنسبة للناس، فالحالات العاجلة سابقة على السبليات المستقبيلية. والسلطنة، عندما تسجل المرشحين للاستفادة، تمنح الأساسية للمتزوجين. فيتم تزويج الآباء لزيادة حظوظه مفسول، «حي الفرج» مثلاً، بينما الاسم الشعبي الدال هو «حي عين البوة».

حي يقوم الملياردير أنس الصغيري بجولة استطلعية يأخذ طاراته الخاصة فوق مدن المغرب، يسعد من السماء بمئات الأحياء الجديدة التي بناها وبينها. وهو حريص على تسمية كل موقع بناء بلغة دينية تقفين إيماناً، فهناك إقامات الشخص، النور، السلام، والبركة... لذلك بارك الله في ثروة أنس ذكرته مجلة فوربس ضمن أغنىاء العالم.

من الطائرة يظهر الناس صغاراً، بل لا يظهرون حتى، تظهر عمارت تمت إلى ما لا نهاية، مكتن المغرب من الحصول على الجاذبية الشرافية للإسكان لملائمة الأمم المتحدة «اسكان ٢٠١٠» عن برنامجه الوطني لحراسة السكن غير اللاائق، وهكذا تزول مدن الصيف وتتحل محلها عمارتات. في ظرف سنتين بنيت في المغرب ٨٠٠ ألف شقة لا يزيد ثمن الواحدة منها عن ٣٠ ألف دولار وتبلغ غالباً مساحتها ٦٠ متراً مربعاً لا أكثر. وهي تقع في الضواحي، بعيداً عن البنية التحتية الأساسية وعن وسط المدينة. ويسمى الكثير من الشباب مثل هذه الأحياء «قندھار». وللإشارة، فكل حي من هذه الأحياء اسمان، اسم إداري مفسول، «حي الفرج» مثلاً، بينما الاسم الشعبي الدال هو «حي عين البوة».

متراً. من تبعات ذلك الافتقار خارج القواعد المألوفة والراسخة للعائلات المتعددة. تكاثر حالات الفوضى في العلاقات الجنسية، وقد ذكرت احدى الجرائد أن أسرة قاطنة في حي «سيدي مومن» قررت تزويج ابنتها الأصغر البالغ من العمر ١٩ سنة حتى يستفيد من شقة سكنية أسوة بآخواته وبيانقرا ذلك، سكن الشاب في شقة أبيه الضيق، ومرة عاد إلى المنزل فوجده زوجته ووالده في سرير واحد. وفي حالات أخرى كان الحادث يخص زوجاً مع أخت زوجته الصغرى. وقد تكررت مثل هذه الحكايات حتى غدت مألوفة.

العطاءات

بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١١ انخفض العجز السكني من مليون و٥٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف وحدة. لكن أزمة السكن ما زالت قائمة. فقد ذكر تقرير لوزارة الإسكان في بداية ٢٠١٢ أن ساكني الأحياء الفقيرة في الدين ارتفع بنسبة ٦٥٪. إذاً سيبقى الطلب مرتفعاً على هذه الشقق. خاصة في المدن الكبرى الشاطئية، حيث نشأت مدن صيفية بسبب النزوح من البوادي. أحياء زاد عدد سكانها بسبب توالي سنوات الجفاف منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، وبسبب التوالي المرتفع لدى الفقراء.

في ٢٠٠٤ كان بالغرب ١٠٠٠ حي صيفي تقضيها ٣٤٨ ألف أسرة موزعة على ٨٥ مدينة. وفي ٢٠١١ ذكرت إحصاءات «وزارة السكن والتعمير وسياسة المدينة» أنه تم القضاء على أحياء الصيفية في ٣٤ مدينة، وتنقل، أكثر من ١٧٧

ذلك على الصعيدين العماني والسوسيولوجي: على الصعيد الأول، تمتصي «قدحارات الضواحي» سنواتها الأولى بلا مدارس ومستوصفات وسائل الضروبيات... وفيها غنى في البناء، لذا تسود مشكلات مادية متعلقة بالاقسام المشتركة: الكهرباء والماء والصيانة والصحون اللاقطة وتسرب الماء للجدران التي تفسد سقوف الجيران. وتندلع معارك طويلة، تدوم ٢٠ سنة، وهي مدة دفع «المكميلات» ثم البيت الذي يسميه المغاربة «قبر الحياة». في الحقيقة لم يكن الوضع هكذا في البداية، فعندما زار العروسان الحي أثناء بنائه، كان حالياً ونظيفاً وجذباً، لذا أشترياً بغيره. لكن بعد عشر سنوات صار مكتظاً لا يطاق، يجري فيه انتهاء الحجمي بسبب الجدران المزيفة التي تصدر صوتاً عند لكمها، وكانتها خشبية لأسمنتية.

على الصعيد الثاني،يسود عدم تجاش شديد بين الجيران، ويلعب الأصل الناطقي والعرق واللةجة أدواراً في تشكيل العلاقات. لا عامل البدوية التي هاجرت مؤخراً باحترام، وتشعر بخوف شديد على زوجها من الجارات المدينات في العمارة يقتصر عطرهن القوي في السلم بعد مرورهن. يلعب الأطفال ثم يتشاركون، فيدخلن الآباء والأمهات، وحينها يتأكد قول تشي غيفارا «تكتشف تهمة الفقراء على مستقبلهم من خلال ردود فعلهم الحادة». في ظل هذه الحرروب، ينتقل الساكن الجديد من نفق عيش يعتمد على انتفاء الشخصية المفرطة (جيران يتزاورون ويتعاونون) إلى نفق تفردي يصبح

الأمن وقراطية

يحتل السودان اليوم المرتبة ٦٩، أي الاخرية، على سلم التنمية البشرية. وأما نظامه فهو قائم بـ«الأمنوغرافية» لأنّه يمارس أشكالاً عدّة من قمع الحرّيات عامّة، ومنها تلك الاعلامية. تترواح هذه الأشكال ما بين الرقابة القبليّة على الصحف، والتضييق الاقتصادي (مصادرة الصحف بعد الطبع، مما يشكّل عبئاً على الناشر فيضغط على رئيس التحرير لمنع محرر أو موضوعات معينة من النشر)، ومنع وصادرة الكتب، ومحاكمة الصحافيّين. لأنّ هذه العلاقة قد شابتها منحنيات على مرّ عقودٍ هما عمر النظام الحاكم.

وفي الآسابيع الأخيرة، ومع بداية التحرّك المعارض لبرنامج التقشف الذي أعلنه عمر البشير، تصدّت السلطات للصحف.

أوقفت «التيار» إلى أجل غير مسمى، وصادرت مراراً بعد الطبع واتّفت أعداد «الجريدة»، «الإحداث»، «الوطن»، وآخر لحظة». واعقل صحافيّون بسبّ تغطيتهم للتحرّكات، وهذه الموجة كانت قد بدأت بعد انفصال الجنوب تحديداً، إذ أرادت السلطة إحكام قبضتها على وسائل الإعلام. فعام ٢٠١١ تم اعتقال أكثر من ٤٠ صحافياً، وأغلق ٦ صحف هي «خرطوم مونيتور»، «سودان تريبيون»، «جوبا بوست»، «ذا أدفوكيت»، «ذا ديمكرات»، «أجراس الحرية»، بحجة أن بعض ملاكها جنوبين، فأصبحوا «آجانب» ولا يحق لهم إصدار الصحف.

تضخّع الصحافة السودانية لعدّ من القواعد الصارمة المفروضة عليها من قبل «الأخبار الوطنية السودانية» والأجهزة الأمنية الأخرى. يربو عدد من الصحافيّين كييف ينتقّلون اتصالات مباشرة من رجال الأمن أو رسائل الكترونية تحذّرهم من تغطية حدث ما أو الخوض في موضوعات معينة. كما أن قانون الصحافة والمطبوعات لعام ٢٠٠٩ أعطى المحاكم السودانية سلطة إيقاف

كتبت سلمى الورданى هذا المقال للسفير العربى قبل الموجة الحدثية اختطفتها قوات الامن السودانية يوم الخميس ٢١ حزيران /يونيو و أخبار التحرّكات الاحتجاجية على «سياسات التقشف». وهي ابعدت الى الاحتجاجية في السودان. تقول سلمى: «السودان على وشك الانفجار الشّخصية». تويتر: @S_Ewardany

تحذيف الحملة الامنية ضد الصحف بعد فتح الباب للصحف مره اخر

سلام عام ١٩٩٧، إذ أراد النظام وقتها الظهور دولياً بمظهر من يحترم
الدستورية، فعادت صحف قديمة، وظهرت موجة من الصحف المقاومة. وفي عام
٢٠٠٢، مع توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام، ارتفع سقف الحرريات. ولكن في عام
٢٠٠٣ مع بداية اتهام «الجناحية الدولية» لأحمد هارون، الوالي الحالي لولاية
بوب كردفان الحدودية، بارتكاب جرائم حرب في دارفور، شعر النظام مرة
أخرى بتهديد دولي فتم تطبيق الرقابة المسبقة على الصحف، وذلك لأول مرة
في تاريخ السودان.

وفي الصحافية أول هيابني كيف تقدم جهاز الأمن العام بالكثير من القضايا
هذا ضد زملائها في تموز / يوليو ٢٠٠٩ بسبب تغطية قضية لبني حسن
ـ حوكمة لارتدائها «البنطلون». تكرر الامر مع هيابني لدى تغطيتها قضية
الشطة الشابية صفية اسحاق التي ظهرت في فيديو على اليوتيوب في اوائل
٢٠١٠ تروي واقعة اغتصابها من قبل رجال الأمن، بعد القبض عليها في
هره بالعاصمة الخرطوم. تم فصلني من صحيفة «الجريدة» في آذار /
مارس ٢٠١١ والسماح لي بكتابية عمودي فقط، الا لفترة كنت ارسله فلا ينشر.
للتعميق في مؤسسات اخرى مثل الجامعات لكنها كلها مؤسسات تابعة
للة لا تقبل الصحافيين المغضوب عليهم من قبل السلطة ». رفع جهاز الأمن
عليا ضد الكثير من الصحافيين الذين غلوا قضية اسحاق بتهمة
شهر بجهاز الأمن ». كما هدد بمصادرة أي صحيفة تخرق حظر النشر في
سيسي. وبالفعل تم اغلاق صحيفة «الجريدة» لأكثر من ثلاثة أشهر، استمرت
من بداية شباط / فبراير ٢٠١٤.

فصال الجنوب في دولة مستقلة (تموز / يوليو ٢٠١١)، معتبراً أنه «قبل انفصال، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تخيف النظام وتفرض عليه ضغطاً داخلياً ودولياً، ما جعله يرضخ ويخفّ من وطأة الهجوم على مؤسسات الإعلامية، للظهور بمظهر احترام التعددية». ويشير إلى أنه مع صدور الانفصال، ظهرت عيوب النظام التي كان يحاول إخفاءها خلف «عدو حاربه». وهذا أصبحت الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وتدني مستوى المعيشة، سبقة إلى الانتفاضات العربية، ثم ظهر حركات معارضة مثل «قرقنا» «شراوة»، سبباً آخر لاستمرار النظام في قمع المؤسسات الإعلامية.

وفي تتابع لتاريخ نظام «الإنقاذ» خلال العقدين الآخرين، ندرك كيف شكل علام خطراً عليه. كان أول إجراء اتخذته حكومة الإنقاذ هو غلاق جميع صحف الورقية، باستثناء اثنين حكوميتين، «الإنقاذ الوطني» و«السودان حديث». لم يتم فتح باب الصحف مرة أخرى، إلا مع تحقق اتفاقية فاشمدا

الورDani

يحتل السودان اليوم المرتبة ٦٩، أي الأخيرة، على سلم التنمية البشرية. وأما نظامه فهو مُؤصَّم بـ«الأمنوغرافية» لأنَّه يمارس أشكالاً عدنة من قمع الحرريات عامة، ومنها تلك الإعلامية. تراوَح هذه الأشكال ما بين الرقابة الفبلية على الصحف، والتضييق الاقتصادي (مصالحة الصحف بعد الطبع، مما يشكل عبئاً على الناشر فيقطع على رئيس التحرير لمنع محرر أو موضوعات معينة من النشر)، ومنع وصادرة الكتب، ومحاكم الصحافيين. إلا أنَّ هذه العلاقة قد شابتها منحنيات على مر عقودٍ هما عمر النظام الحاكم.

وفي الآسابيع الأخيرة، ومع بداية التحرك المعارض لبرنامج التقشف الذي أعلنه عمر البشير، تصدَّت السلطات للصحف.

أوقفت «التيار» إلى أجل غير مسمى، وصادرت مراراً بعد الطبع واتلفت أعداد «الجريدة»، و«الإحداث» و«الوطن»، وأخر لحظة». واعتنق صحافيون بسبب تعطيلهم للتحركات. وهذه الموجة كانت قد بدأت بعد انفصال الجنوب تحديداً، إذ أرادت السلطة إحكام قبضتها على وسائل الإعلام. فعام ٢٠١١ تم اعتقال أكثر من ٢٠ صحافياً، وأغلق ٦ صحف هي «خرطوم موينيتو»، «سودان تريبيون»، «جوبا بوست»، «ذا أوفوكيت»، «ذا ديمكرات» و«أجراس الحرية»، بحجة أن بعض ملاكها جنوبيون، فأصبحوا «آجانب» ولا يحق لهم إصدار الصحف.

تضخَّص الصحافة السودانية لعدد من القواعد الصارمة المفروضة عليها من قبل «الأخبارات الوطنية السودانية» والأجهزة الأمنية الأخرى. يروي عدد من الصحافيين كيف يتلقون اتصالات مباشرة من رجال الأمن أو رسائل الكترونية تحذِّرهم من تعطيله حدث ما أو الخوض في موضوعات معينة. كما أنَّ قانون الصحافة والمطبوعات لعام ٢٠٠٩ أعطى المحاكم السودانية سلطة إيقاف

حضرت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) من أن ١٨ مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل الأفريقي بسبب شح الأمطار والنزاعات المسلحة والتزويج السكاني. وأورد التقرير أن ٣٥ بلداً يحتاجون إلى المعونة الغذائية، منها العراق، مضيفاً أن اليمن وسوريا تواجهان مستويات متزايدة من انعدام الأمن الغذائي.

كېيىف بۇ نېيەن مائۇزقىڭ ئاڭ ئادىمىسى دىرىي ؟

- التلاعُب بالموازنة

من أسوأ ما مارسه الرئيس السابق وجماعته، كان التلاعب بالموازنة العامة للدولة، عبر استخدام نص المادة ٢٠ من قانون الموازنة العامة التي تخلو رئيس الجمهورية سلطة إصدار قرارات

٦- إهادار موارد النفط والغاز
ووفقًا لأكثر التقديرات تحفظًا، فإنَّ ما ضاع على مصر وشعبها من جراء سياسة مسایرة إسرائيل، يتجاوز منذ عام ٢٠٠٠ نحو ٥ إلى ٨ مليارات دولار سنويًا ذهب إلى جيوب عدد محدود جدًا من الأفراد.

٧-الخصصة

أدى اتباع منهج «بيع الأصول والممتلكات العامة» منذ عام ١٩٩٦، إلى تأكيل القدرات الإنتاجية للدولة المصرية من ناحية تحويل الكثير من الشركات إلى مجرد أراضي يجري المضاربة على أسعارها، بينما عاشت غربان الخراب على آلاتها ومعداتها (قها، المراجل البخارية، عمر أفندي، الكتان...).
من جهة أخرى، فقد أدى التقسيم البعض - وهي من ممارسات الفساد - إلى إهدار فارق القيمة بين حصيلة بيع نصف شركات القطاع العام (١٩٤٠ شركه) حتى تموز / يوليو ٦٠٠٥ (٥٠ ملياري جنيه) وفقاً لتقدير الجهاز المركزي للمحاسبات، وبين القيمة الأولية لأصول تلك الشركات في مطلع عقد التسعينيات (والمقدرة بما يتراوح ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليار جنيه). لقد ذهب الفارق إلى جيوب جماعات المافيا التي أدارت هذا الملف من المسؤولين وشركائهم من المشترين لهذه الشركات. وأدت سياسات الخصخصة إلى إهدار إضافي تمثل في التضخي بعوادف فنية وعملية تحولت إلى البطالة.

ثم سمح رئيس الجمهورية نفسه بالخروج على الدستور والقانون عبر إنشاء صناديق خاصة ملحة بديوان عام رئاسة الجمهورية من خلف ظهر المجالس الرقابية والتشريعية، ومؤلها من خلال أساليب أقرب إلى لاحتياط بالتجويف تعليمات إلى بعض رؤساء الهيئات الاقتصادية الكبار (قناة السويس وهيئه البترول)، بالتلاغب في الإيرادات المسجكة لهاتين الهيئةين من أجل تحويل جزء منها لتمويل هذه الحسابات. وهناك تلاغب مالي في ما سنت في «بند الاعتماد الإجمالي» أو لاحتياطيات العامة، وذلك بوضع بالبالغ مالية وصلت في بعض السنوات إلى ١٦ مليار جنيه، مما يزيد على الناتج

البطالة

لقد نتج عن هذه السياسات التي انتهت بها الرئيس المخلوع وجماعات رجال المال والأعمال، تزايد أعداد العاطلين عن العمل عموماً، والشباب ومتخرجي النظام التعليمي خصوصاً، بحيث تشير التقديرات إلى نحو ٩٠ مليوناً عاطل عن العمل يشكلون نحو ٢٦ في المائة من حجم القوى العاملة في البلاد، وذلك في عام ٢٠١٠م.

هذه هي القبلة الموقوتة التي تركها النظام السابق وسياسته في مجال التشغيل والتوظيف. معظم العاطلين عن العمل هم من الشباب والشابات المتعلمين في الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة. لقد تحولت هذه الطاقة البشرية العظمى إلى عباءة هكذا، لم يكن غريباً أن تشاهد قوافل الموت تذهب بمئات من هؤلاء طوال السنوات العشر الأخيرة في رحلات الهروب شبه الخامعية عبر البحر المتوسط بحثاً عن ملاذٍ آمنٍ من وطن طارد لأبنائه ومانع لطموحاتهم ورغباتهم في الحياة الكريمة.

ينبغي أن يتوقف هذا العار عبر اتباع سياسات جديدة في التشغيل والتوظيف، ومن خلال سياسات اقتصادية تردد الاعتناء لقيم الانتاج الوطني ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصغر، منها تماماً مثل دخول الدولة مجدداً إلى مشروعات الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وتأهيل المشروعات القائمة التي تعززت للتخرج والإهمال خلال فترة الخصخصة.

ستخدم خارج هذه الظروف ومن جهزة الرقابة، بغرض تعزيز كبار القادة في جهازي الشرطة ودون الموازنة العامة للدولة على الأقل، باسم «التأشيرات العامة»، التي تسلب ريعي سلطته المسبقة واللاحقة، الموازنة العامة واتجاهات الإنفاق إلى إهدار جزء كبير من مواردها.

الدين العام المحلي

بلغه: المأيفاوي بسعر الصرف لمصالحة هو عب ث بالصلاحية الوطنية العليا ح فتوى ضيقة. وأبرز مثال عليه ما ٤٠٠ من تعوييم مؤقت للجنيه ب عليه أن قفز سعر التبادل بين ي والدولار الأميركي من ٣٤١ قرشاً ٣٤١ قرشاً للدولار الواحد، فحققت لعدد من رجال المال والأعمال ملحة بدوائر اتخاذ القرار، ويندرج فيه السابق. وفي المقابل، انعكس على فاتورة استهلاك المواطنين خل بسبب زيادة أسعار الواردات الدولية.

في سياسات الإقرارات المصرفية.

عبدالخالق فاروق
مدير «مركز النيل للدراسات



عن: الخنزير وهو غذاء الفقراء (أرشيف)

المُحاط بالكثير من التساؤلات، ليشمل الطريق ومحطات المياه والصرف الصحي، والمطارات والموانئ، وصولاً إلى محطات الكهرباء (سيدي كرير والكريمتات)، وخطط لبناء ١٥ محطة لتوليد الكهرباء حتى عام ٢٠١٧ بنظام BOT.

وقد صيغت هذه العقود بحيث تمثل إهداراً لموارد مالية حكومية، وعيّناً على المستهلكين في قطاع الكهرباء من مواطنين أو مشروعات صناعية.

— إدخال وسطاء وسماسرة بين هيئة البترول الحكومية المصرية، والمستوردين للنفط والغاز الطبيعي، مثلما حدث في شركة «شرق المتوسط للغاز»، التي تملكها تاهيريا حسين سالم، الشريك المباشر للرئيس المخلوع، وأصدر على الدولة المصرية نحوه إلى ٨ مليارات دولار سنويًا منذ عام ٢٠٠١، أي ما يعادل ٤ مليارات إلى ٧٠ مليار دولار، كانت لتكون كافية لتحقيق نقلة نوعية في الحياة المصرية. وما جرى قبلها في مشروع «ميدور» الذي تسبب في خسارة لـ«البنك الأهلي المصري» وهيئة البترول لأكثر من مليار جنيه لصالح «حسين سالم»، ومن وراءه شركة «ميرهاف» الإسرائلية.

— أما قطاع التشييد والبناء، فكان الأكثر استفادة من حقبة الافتتاح الاقتصادي. ورغم حيوية هذا القطاع وحجم الاستثمارات الحكومية والخاصة الضخمة الموظفة فيه، فإن ما جرى من فساد وإفساد داخله وحوله، وتحميشه بحسب عمولات ورشى هائلة، قد أدى لإهدار موارد ضخمة.

وإذا كانت حكومات الرئيس السابق قد أنفقت في إقامة البنية التحتية منذ عام ١٩٨٦ حتى تاريخ خلعه، ما يزيد قليلاً على ٨٠٠ مليار جنيه فقط، على رفع الأسعار وفرض الضرائب على المواطنين. وكانت نسبة النمو الاقتصادي ممزوجة، لا تعكس واقع حياة ملايين الفلاحين الثلاث الذين وجدوا أنفسهم يشترون الأسمدة البذور والمبادرات بما شئوا في حينها «الأسعار العالمية»، بينما لم يستطيعون بيع محصولهم إلا بآبخس الأثمان، وكانت تفرض عليهم أسعار إغراق جعلت الكثير منهم يفضلون ترك محصولهم في الأرض، ببساطة لأن أسعار بيعه لن تغطي تكلفة حصاده. وكانت شركات الأسمدة ترفع هوامش أرباحها كل سنة، الفلاحون يصارعون للحصول على «شカارة» اسمدة حتى بعدما تضاعف سعرها مراراً.

الغربي أن الشركات المملوكة لقطاع الأعمال العام، لم تتوان عن الدخول في السباق المخزي ذهب المواطنين، حتى أن هامش ربح الأسمدة ساوي أو كاد مع هامش ربح الإسمنت الشاليهات السياحية، وتجاوز هامش ربح شركات الاتصالات والسيجائر.

٣- الكهرباء والطاقة:

٦- مجال الصناعة

كانت الصناعة الوطنية المصرية من أولى القطاعات التي استهدفتها السياسة الجديدة لجماعات المافيا المصرية، التي قادها بصورة مباشرة الرئيس المخلوع وأسرته والفتات المحبيته به.

ولم يكن برنامج الخصخصة وببيع الأصول والشركات العامة الذي بدأ عام ١٩٩٦، سوى التتويج المبكر لاتجاهات نمت وترعرعت منذ بداية انتهاج السلطة، في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات، لسياسة الافتتاح الاقتصادي.

لقد جرت العملية وفقاً لدلتانية محددة، وانتقلت من مرحلة إلى أخرى:

— في المرحلة الأولى، تركزت الدعوة الرسمية حول ضرورة منح القطاع الخاص فرصة الوجود والمشاركة في خطط التنمية مع القطاع العام. هكذا زاد نصيب القطاع الخاص في الانتاج الصناعي من ٢٥% في المئة عام ١٩٧٩ إلى ما يقارب ٧٠% في المئة في ٢٠٠٩ — وبصرف النظر عن مضمون هذه الصناعة، وفاعليتها في بناء اقتصاد حديث، فقد جرى لأجله فتح خزان البنوك والجهاز المركزي الحكومي وغير الحكومي، فزادت القرصون الممنوحة له من ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ (بما لم يكن يزيد على ٣٧% في المئة من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك كافية)، إلى ٧٩٨ مليون

حين تسلّم الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك شؤون الدولة في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٨١، كان الدين المحلي الإجمالي نحو ١٥ مليار جنيه (حوالي ٥٦٠ مليون دولار، وبمعدل خدمة دين يبلغ ملياري ٨٨٨ مليون جنيه)، وإذا به يتجاوز ٧٦ مليار جنيه (ومعدل خدمته تزيد على ٧٥ مليار جنيه). أما الدين الخارجي، فتضاعفت خلال السنوات العشر الأولى (من ٢٥ مليون دولار عام ١٩٩١، إلى ٥٠ مليون دولار عام ١٩٩١)، هذا علاوة على الديون العسكرية المستحقة للولايات المتحدة، وقدره ٥٧ مليون دولار. وبعد تخفيض الديون الخارجية المصرية بمقدار النصف، كثمن سياسة مقابل توزيع النظام المصري في حرب تدمير وحصار العراق، عاد الدين الخارجي ليتفقّد مرة أخرى في نهاية عهد مبارك، بلغ ٣٣ مليون دولار، تضاف عليه الديون على بعض الهيئات الاقتصادية مثل هيئة البترول، التي تزيد بدورها على ٩ مليارات دولار أخرى. وبختال الدين الخارجي نحو ٣٥ مليون جنيه مصرى سنويًا في صورة خدمة الدين (أي نحو ٦ مليارات دولار سنويًا).

ويعود أساس ذلك إلى تعزّز قطاعات الاقتصاد الساعي في مصر، طوال العقود الماضية، إلى تغييرات بجلت الدولة المصرية كلّ تحت ضغوط القوى الخارجية وامتداداتها المحلية من طبقة رجال المال والأعمال، وخاصة فئة المستوردين والوكلاء المحليين منهم، الذين تعاظمت مصالحهم وتأثيرهم على عملية صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية والتشريعية، وزادت قدرتهم على توجيه السياسة الخارجية لمصر بما يتوازى مع مكاسبهم المالية، بصرف النظر عن الأضرار المترتبة على هذه السياسة في الأجلين القصير والطويل. ويمكن تبيان ذلك من خلال استعراض أوضاع مختلف القطاعات، علاوة على الآلية العامة المعتمدة لتنظيم النهب.

مجال الإذاعة

تعرض القطاع الزراعي طوال هذه الفترة لضربات قاسمة تمثلت في إهماله المتعمد، سواء من حيث توفير الآئتمان المصرفي اللازم لتطوير أدوات الإنتاج، أو الرعاية الإرشادية الضرورية، أو الأسمدة والمبيدات المناسبة، أو شبكة توزيع الحالات الزراعية التي تؤدي إلى تعزيز فاعليته وتدفع الفلاح إلى العمل والإنتاج. بل انفتحت مجموعة من الإجراءات السلبية التي أدت في النهاية إلى انخفاض متوسط الأكتفاء الذاتي من جميع السلع الغذائية الحيوية لأقل من ٥% في المئة.

لقد جرى العمل على تأكيل المساحة الزراعية عبر منح الأراضي القابلة للاستصلاح إلى رجال مال وأعمال حولوها إلى منتجعات سياحية وشخصية، ورفع أسعار البذور والأسمدة والمبيدات، وإعمال الآليات السوق الاحتكارية من جانب كبار التجار والمسؤولين في الحكم، وعدم توفير مستلزمات التري وأمدادات المياه، فانتشرت الظواهرات المروبة بالمجاري ومياه الصرف الصحي (التي قدرت بأكثر من ٥٠٠ ألف فدان)، وجرى التأmer المباشر والمكشوف على محصول مصر الاستراتيجي (القطن والقمح) لصالح استبداله بالأقماح والأقطان المستوردة من الولايات المتحدة والهند. كما بيعت محالج القطن، وجرى منح الأراضي في المشروعات الزراعية الجديدة (توكسي، العوينات، واحدة باريس، الصالحة، وتروعة السلام في سيناء) لمستثمرين عرب ومصريين أضروا بالمستقبل الزراعي لمصر، وجعلوا هذا القطاع عرضة لمخاطر متعددة، وذلك رغم ما أتفق من مليارات الجنيهات لإقامة البنية الأساسية لبعض هذه المشروعات الزراعية.

لقد أدى كل ذلك إلى نتائج خطيرة ليس أقلها تعرُّض المجتمع المصري إلى أزمات في صناعة الخبز – وهو الغذاء الرئيسي للفقراء – وتحوُّل المصريين إلى رهينة في أيدي جماعات محدودة العدد من المستوردين الذين لم يتوزعوا عن استيراد أنواع الأقماح من أجل تعظيم مكاسبهم وأرباحهم (التي قدرت سنويًا بأكثر من ٥٠٠ مليون جنيه خلال السنوات الخمس الأخيرة وحدها). كما انعكس ذلك سلبًا على زيادة العجز في الميزان التجاري وتعاظم فاتورة الواردات من المواد الغذائية، لتتجاوز ٢٥ مليار دولار في ٢٠١٠. وضاعت مرة أخرى فرصة نادرة لخلق مجتمعات عمرانية – زراعية جديدة، عبر انتصارات مئات الآلاف من الشباب وأسرهم حول هذه المشروعات الواحدة (توكسي) وجدوها يمكن أن تجذب ٣ ملايين نسمة، فتختفف من غلواء البطالة وتفتح آفاق الأكتفاء الذاتي من بعض أهم

الاقتصاد السياسي للحشاش: «حدود العار وللحدود»

الشركات المتعددة الجنسيات الغربية والآسيوية. كل ذلك فضلاً عن مصالح الجيش التجارية في أقدم المصانع التي تديرها وزارة الإنتاج الحربي، والهيئة العربية للتصنيع (AOI)، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية (NSPO).
جميعها وقائع دفعت بالباحثين إلى اعتبار أن الاقتصاد الريعي للجيش المصري يسير بشفاعة شعارات من نوع: «العدالة الاجتماعية لا بد أن تنتصر» والطلابون بها متهمون بإخافة السياح والاستثمرين الأجانب، أو «الأولوية لجذب شركاء الاستثمار الأجنبي»، والإضرابات العمالية تقوض الاقتصاد الوطني.

ويتوقف صاحباً «جزرالات مصر ورأس المال العابر للحدود» عند ميزة إضافية تجذب المستثمرين الأجانب إلى التعاقد مع الجيش المصري في صفقات كبرى، وهي القدرة على الاعتماد على الجنود المصريين لتأمين أصول الشركات وأموالها وموظفيها وبضائعها، وهو ما حصل مثلاً مع شركة «الخرافي الوطنية» في ٢٠١١ عندما منحت قوات معززة بدببات ومدرعات دفاعية لحماية تسليم المعدات الازمة لمشروع محطة الشباب لتوليد الكهرباء.

ولأن ممتلكات الجيش، ونشاطه الاقتصادي الهائل داخل وخارج مصر، مما يمثله بمثابة «صندوق أسود» يمتنع الاقتراب من مفاتيحه، فـ«لأحد يعلم لن وجه اليقين مدى سيطرة الصناعات العسكرية على اقتصاد البلاد». بترجم المفهوم المحيط بالوزن الاقتصادي للجيش المصري في أن بقدرارات بشأن هذا الوزن تتراوح بين ٥ في المئة و٤٠ في المئة بحسب صادر ستابش ومارشال، مروراً بالرقم الذي يورده وزير التجارة السابق، شيد محمد رشيد، الموجود حالياً في المقفي، وهو أقل من ١٠ في المئة.
ويفرد الكاتبان مساحة واسعة من بحثهما للتعداد الأمثلة عن كيف شارك الجيش في تصنيع كل شيء، وبأية وسائل تمكن من حجز مكانة بارادية في المجالات الاقتصادية المربحة بالضرورة في القطاعين العام والخاص على السواء، وذلك بدءاً من البناء، والشحن البحري والجوي، تصنيع الأسلحة، مروراً بالنفط والغاز والطاقة المتتجدة، وحرق النفايات، مستلزمات تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، والتطوير العقاري،صولاً إلى معالجة مياه الصرف الصحي، وتغيير المعدات الثقيلة، وبناء سكك الحديدية، وشق الطرق، وشركات التأمين، أكان بشكل مستقل أو مع شركاء من تكتلات الخليج وأوروبا والولايات المتحدة والصين، فضلاً عن

